

فاشترط في الاسناد الاتصال بنقل العدول الضابطين كما اشترط في المتن أن يكون خالياً من الشذوذ والعلة، واشترط في (المعنعن) وهو الحديث الذي يأتي بصيغة: (عن فلان عن فلان) اللقاء مع المعاصرة أي أن يكون الراوي قد عاصر من روى عنه وثبت لقاءه به، كما اشترط الثقة وعدم التدليس .

فهل بعد هذا كله يدعى الكاتب أن الاسناد عند البخارى هو قوام الحديث إن سقط سقط، وإن صح السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن؟! . ثم أين تلك الأحاديث التي يدعى أنها تجافى المنطق أو العقل أو التاريخ؟! إنه ليس في صحيح البخارى من ذلك شيء، اللهم إلا إذا كانت - فقط - تجافى منطق الجاهلين بالسنة وبمعانيها .

وقد حاول الكاتب أن يؤكد التشكيك في صحيح البخارى حين يقول «لست أول من شك في صحة بعض ما أورده البخارى»!! .

وأحب أن أوضح له ولأمثاله أن نقاد الحديث وجهابذته قد تدارسوا كتاب صحيح البخارى، حديثاً حديثاً، فشهدوا له بالصحة . يقول أبو جعفر العقيلي: لما صنف البخارى كتاب الصحيح عرضه على بن المدينى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة لهذا كله أجمعت الأمة على تلقيه بالقبول، واتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى الصحيحان للإمامين الجليلين البخارى ومسلم .

وجميع ما في صحيح البخارى صحيح ليس فيه ضعف، وإنما كان نقد البعض فيما سبق موجهاً إلى بعض أحاديث لم تصل في صحتها الدرجة القصوى التى التزمها الإمام البخارى، وهى فى حقيقة الأمر صحيحة، ولكنه كان يلتزم فى كتابه بشروط فى غاية الدقة والحيطه .

وأما الحديث الذى تكلم عنه أحد الكُتَّاب وكذبه وهو حديث «إذا وقع الذباب . . .» فقد رواه البخارى، وابن ماجه، وأبو داود، والنسائى، ولم يطعن أحد من علماء الحديث فى سنده بل هو فى درجة عالية من الصحة .